استحاضة وتفتتح دورها المعدود من اول الشهر الثاني والله اعلم انتهى وقد تبعه
على هذا صحاب الروضة وصاحب جامع المختصرات وشارح روض الطالب الشيخ
زكريا بل قرروه بما يزيد الاشكال الاتي ومثاله المرجع في جميع ما وقفت استشكل
في المسئلة الاخيرة بانه خلاف القواعد المقررة فانه لم يسبق لها دور
هو عشرون في هذا التصوير فترجع اليه وقد قرر في المجموع عقب ذلك انها
لو طهرت بعد خمس العادة عشرة ثم حاضت كما تغير دليل وقياسها في المسئلة
المصورة عن الرافعي ان تكون كالتي قبلها ان كانت مسبوقة بها فطهر سبعا
من اول الدم ثم حاضت خمسا فدورها خمس وعشرون على الاصح كما مر فيها والمختلف
الخلاف فيما فان لم تعد عادة فوتكررت مرتين وان لم تكن مسبوقة بها
بل كانت تحيض في كل شهر اوله خمسا فرايضا في شهر ثم طهرت اربعة عشر
ثم استحيضت كما وقع التصوير به للمتاخرين ممن وافق ومن استشكل فقياس
ما سبق وقاعدته ان يكون حيضها على الاصح خمسا اول الشهر الثاني وما
قبله استحاضة وتحافظ على دورها كما هو الوجه الرابع فيما ذكره ولم يبنه
اصحر المصنفين على هذا الخلاف بل تبعه شيوخنا رحمهم الله مرارا والرد
في ذلك الى ما اقتضته القواعد وطهر لهامر كلام الشيخين رحمهما الله ان فيها
كلاما سقط اوله كما يقتضيه ترتيبه في سقل العادة في الطهر فانه قال
قد يتغير قدر الطهر دون الحيض فذكر صورة من دورها ثلاثين كما ذكرنا
وطهرها منذ خمسة وعشرون ثم رات الدم بعد عشرين منذ تنقص منذ خمس
ثم طهرت عشرين ثم استحيضت فمادورها خمسا وعشرين بالصفة الاخيرة
فلو لم تتكرر بل استحيضت بعد العشرين الطهر من اول من رات اليه
لان الاخير ساعلى سوت العادة ثم ذكر المسئلة المذكورة ولم يذكر
فيها القطع بل قال فقياسها وهو ان يقول اما لو كانت المسئلة
بحالها فحاضت خمسة ثم طهرت خمسة عشر ثم رات الدم خمسا ثم انقطع

وطهرت

وطهرت اربعة عشر ثم رات فيها اربعة اوجه ويذكر ذلك على ما مر تم وهذا
عندي لا شك فيه مرجع المنظر واطلق هذا الاختلاف سببها ما فهمه الولي ابو
زرعة من الروضة فمر صلى بصلاة الامام عليه تبع وهو لا يجادبه بخبر منه حيث وقع
فيها وفي غيرها انه لا تصح صلاة المامور في غير المجد ان ذلك مبني على طريقة من شرطين
في شرائط فوت الاتصال والترتيب وهي مرجحة عند النووي وعامة الاسنوي
وغيرهما نقله في الروضة عن النص والجمهور فمن قال ان نعلت ان انما
لحصره فانه يلزمه ان قوله المتصدق بكل ماله انه مبني على وجوب الوفا
بما سبق في نذر الحاج كما هو قول وكذا مرجوح وان المسئلة ذو من افراد
تدرج الحاج واحي كل منهما ان ما ذكره يوخذ من كلام النووي وبعضها
غيرهما المتاخرين او لعل ما ظنناه سقطا من نسخة العزيز التي اختصر منها
الروضة فقد ذكروا انها سقيمة وتبعه على ما فيها من غير تامل للسقط في الروضة
وشرح المهذب وقد اثبته في النسخ المعتمدة كما ذكروا ان الرافعي في العزيز نقل
عن الجديد ان من زوج امته بعده لا يسن له ان يسمي واعتذر بانه ليس له ذلك
وعكسه في الروضة فقال يسن في الجديد دون القديم قالوا وسببه سقم نسخته
من العزيز نبه على ذلك النشاي واطبق عليه من جاء بعده واشياء غيره لكن فيها والله
اعلم ولبيان ما بنت عليه الوجوه في المسئلتين لنعرف صحة ما قدرناه نقول
الاولى وهي مرات الدم خمسا ثم طهرت عشرين مرات الدم واستحيضت مرار اول
وهلة وجه الاصح ثبوت العادة مرة وان مر اختلف ادوارها تاخذ بالاخير
ووجه الثاني ان تحيض خمسة اوله لتكررها ثم تطهر خمسة وعشرين كعادتها
القديمة اذ لم تتكرر الطهر الاخير بناء على اشتراط تكررها ووجه الثالث تحيض
عشرة اعتبارا باول الدم في خمس ومحافظة على وقت الاولى لتكررها مرارا
ووجه الرابع ان حيضها اول الشهر وما قبله استحاضة مراعاة لتكرر
العادة في الطهر والحيض مرارا فترجع للقديم واما في المسئلة الثانية بنا

Copyright © King Saud University